أثر جائحة كورونا على أداء اقتصاديات دول شمال افريقيا وزيادة معدلات الفقر متعدد الأبعاد

The impact of the Corona pandemic on the performance of the economies of North African countries and the increase in multidimensional poverty rates

سمير أبو الفتوح

المعهد العالي للدراسات النوعية، الجيزة (مصر)

mo.nabil1068@gmail.com

تاريخ الارسال: 2022/06/03 تاريخ القبول: 2022/11/11 تاريخ النشر: 2023/02/01

ملخص: *تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير جائحة كورونا وانعكاساتها على جميع الاقتصاديات. مساعدة صانعي السياسات على احتواء الأزمة وتقليل آثارها السلبية، تقديم بعض المفاهيم المتعلقة بجائحة كورونا، مراجعة معدلات الفقر خلال الأزمة. وأظهرت النتائج وجود علاقة بين معدلات انتشار فيروس كورونا والفقر متعدد الأبعاد. وأن الوباء له تأثير سلبي على العمالة والدخل؛ وأدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الفقر وانتشاره نتيجة إصابة كثير من الناس، للحد من انتشار المرض، تم إغلاق الأنشطة وفرض التباعد الاجتماعي. وكانت المجموعات الأكثر تضررا من الأطفال والنساء. لقد دفع الوباء الجميع إلى التحرك والاستثمار والتطوير والابتكار والتفكير في استراتيجيات استباقية كبديل للاستراتيجيات التفاعلية لحل الأزمات المستقبلية.*

الكلمات المفتاحية: *وباء كورونا؛ الأزمات؛ دول شمال افريقيا؛ الفقر متعدد الأبعاد.*

Abstract*: The study aims to know the extent of the impact of the Corona pandemic and its repercussions on all economies. Helping policy makers to contain the crisis and reduce its negative effects, presenting some concepts related to the Corona pandemic, Reviewing poverty rates during the crisis. The results showed a relationship between coronavirus prevalence rates and multidimensional poverty. that the pandemic has a negative impact on employment and income; This led to high rates of poverty and it's spread as a result of the injury of many people, to limit the spread of the disease, activities were closed and social distancing was imposed. The most affected groups were children and women. The pandemic has prompted everyone to move, invest, develop, innovate and think of proactive strategies as an alternative to reactive strategies to solve future crises.*

key words :*corona epidemic; crises; North African countries; multidimensional poverty.*

1.مقدّمة:

أصاب كورونا "كوفيد- 19" العديد من الأشخاص حول العالم، ولم يفلت منه أي بلد. لقد تسببت في خسائر فادحة في الأرواح، وتكبدت اقتصادات البلدان - بل والاقتصاد العالمي بأسره - قدرًا كبيرًا من الخسائر، بسبب العزلة المحلية والفصل الاجتماعي، وتجاوزت الأزمة - في نظر العديد من الاقتصاديين - كل الأزمات التي ابتليت بها البشرية. (Baldwin& Di Mauro, 2020) لم تهز أزمة من الأزمات عبر التاريخ الحديث العالم مثلما فعلت "جائحة كورونا" والتي ظهرت في نهاية عام 2019 في مقاطعة صينية، حيث وصلت إلى كل جنبات العالم، وانتشرت في غضون بضعة أشهر وأصيب أكثر من (29.5 مليون شخص، وتوفى قرابة 935 ألف) جراء ظهوره وحتى منتصف شهر أغسطس2020. (منظمة الصحة العالمية، 2021)مما يؤكد بشكل واضح على أننا نعيش في قرية عالمية منفتحة، وهذا أقرب دليل على العولمة، ويؤكد فرضية ترابط الأعمال والمجتمعات.

استجابت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسرعة لاحتواء كوفيد-19 ذلك بتطوير السياسات والخطط المؤسسية لدعم نظم الشركات والأفراد، ساعدت الإجراءات الصارمة التي اتخذتها على الحد من الأثار السلبية للموجات المتتالية من انتشار المرض، ذلك في تباين لكافة الإجراءات والنتائج من دولة لأخرى؛ فبينما نجد دول الخليج قللت من انتشار العدوى ظهر الوضع الصحي أكثر ضعفًا في دول أخرى بالمنطقة، وبالنسبة لاقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على حدٍ سواء عانت أغلبها من التقلبات الاقتصادية واحتاجت الدول لجهود كبيرة للتعافي من الأثار السلبية للجائحة سواء على المستوى الصحي أو الاقتصادي.

تم تسجيل أكثر من 2.2 مليون إصابة بالفيروس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - بما في ذلك إيران- حيث توفي أكثر من 26 ألف شخص واستمرت معدلات الإصابة في الارتفاع، حيث سجل العراق أكثر الحالات المؤكدة، تليها السعودية والمغرب، وعلى الرغم من المستويات المتفاوتة لاستعداد النظام الصحي في جميع أنحاء المنطقة، فقد أثبتت استراتيجيات الإدارة الصحية الشاملة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فعاليتها في الحد من الخسائر البشرية وانتشار الوباء في المنطقة. (OECD, 2020)

كما أننا حتى بعد الانتهاء - من هذه الدراسة - لن نتأكد من النتيجة النهائية للأزمة، فقد تظل فترة طويلة كذلك أو تطل علينا بموجات أخرى، غير أن الجميع يحاول فهم الأزمة والاستجابة لها أثناء تطورها والتحوط منها، لذلك لن تستطيع أي دراسة تسجيل كافة جوانب الحدث، وتغطيته بصورة نهائية، لذلك فإن هدف دراستنا لـ "أزمة الكورونا" أن نتناولها من جانبين، الأول: دور دول شمال أفريقيا في التصدي للأزمة وأثارها على معدلات الفقر المتعدد الأبعاد، والثاني: كيف للنشاطات الاقتصادية لتلك الدول اتباع طرق النجاة المفترضة.

1-1مشكلة الدراسة:

رغم الحزم المالية الكبيرة التي قدمتها معظم البلدان، تسبب الوباء بالفعل في تكلفة اقتصادية باهظة، مع خلل في الطلب / العرض للسلع والخدمات وانهيار أسعار النفط وتعطل معظم سلاسل التوريد، كما اتخذت بلدان المنطقة سلسلة من إجراءات الاحتواء، إلا أنها عانت من انخفاض في الطلب على المستويين الإقليمي والعالمي، وارتفعت البطالة وانخفضت الأجور والتحويلات المالية من دول الخليج وندرت فرص العمل داخليًا وخارجيًا، وبشكل عام، قد خسرت المنطقة ما يقرب من 42 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، إن التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الوباء سيؤدي إلى وقوع 8,3 مليون شخص إضافي في براثن الفقر وقد يؤدي لزيادة عدم المساواة بشكل كبير . (عباس، 2021)

ومما سبق وغيره تكمن مشكلة الدراسة في تباين أثر جائحة كورونا على أداء اقتصاديات دول شمال افريقيا وزيادة معدلات الفقر متعدد الأبعاد، مما دعا لإلقاء الضوء على طبيعة العلاقة والتأثير بين قوة تفشي الفيروس، وتحديد مدى تأثير ذلك على الأداء الاقتصادي بدول شمال أفريقيا، ونتبين ذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي تداعيات أزمة كوفيد -19 على دول شمال أفريقيا؟
- ما هو واقع الاقتصاد في دول شمال أفريقيا في ظل أزمة كورونا؟
- ما هي أهم الدراسات التي تناولت أثار الأزمة الاقتصادية لجائحة كورونا؟
- ما هي الحلول الاقتصادية المتاحة للخروج من هذه الأزمة؟

1-2-أهمية الدراسة:

تعاظمت الأزمات في الفترة الاخيرة بسبب جائحة كوفيد-19 التي لم تتعرض لمثلها كافة دول العالم خلال فترات بعيدة، حيث مثلت تلك الأزمات قيدًا رئيسيًا لتحقيق التنمية المستدامة مما زاد من معدلات الفقر للدول حول العالم، ومنها دول شمال أفريقيا، لذلك؛ تقوم الدراسة الحالية ببيان تأثيرات الجائحة على الاقتصاديات العالمية وخاصة دول شما أفريقيا وإيجاد بعض الحلول التي قد تدفع التنمية المستدامة بتلك الدول وتحد من معدلات الفقر المدقع فيها.

1-3-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى العديد من النقاط أهمها:

- معرفة واقع أزمة جائحة "كوفيد-19" على صعيد دول شمال أفريقيا.
- تحديد مدى تأثير انتشار جائحة "كوفيد-19" وتداعياتها وتحولاتها على الاقتصادات الدولية والاقليمية وخاصة دول شمال أفريقيا.
- استعراض أوضاع ومعدلات الفقر قبل وأثناء الجائحة؛ من خلال تحليل لبعض الدراسات التي تناولت التأثير الاقتصادي للجائحة.
- إبراز أهم الإجراءات المتخذة للخروج من الأزمة ولو بأخف الأضرار.

1-4-منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدت الدراسة على الدمج بين المنهجين التحليلي والوصفي، من خلال المراجع والكتب، والمجلات والدوريات وتقارير المنظمات والمؤتمرات المتعلقة بالتأثيرات الاقتصادية للجائحة على واقع الاقتصاد في دول شمال أفريقيا والفقر المدقع بتلك الدول.

1-5-الدراسات السابقة:

دراسة (بولعراس، 2020): هدفت الكشف عن آثار جائحة كورونا الاقتصادية عالميًا ومحليا، التعرف على أهمية السياسات الاقتصادية في مجابهة الأزمات بالإشارة إلى حالة الجزائر، التعرف على النموذج الاقتصادي الجزائري الجديد 2020 ودوره في تحقيق الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي أثناء وبعد أزمة كورونا، تناولت أثر الجائحة على التجارة العالمية، استعانت بتقارير الهيئات المحلية والإقليمية والدولية، والمقالات العلمية المنشورة في المجلات العلمية والمصادر الإلكترونية الموثوقة، بالإضافة إلى المعلومات الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية، توصلت أن جائحة كورونا تسببت في آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي، والاقتصاد الجزائري الذي تفاقم تأثره بالجائحة بسبب تدهور أسعار النفط العالمي وتراجع الطلب على المحروقات، خلصت لقدرة السياسة الاقتصادية للجزائر في استجابتها لتداعيات الجائحة، اقترحت عدة حلول لتعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري على تجاوز آثار هذه الأزمة، أكدت على أهمية النموذج الاقتصادي الجديد في تحقيق الرفاهية والتطور.

دراسة (برورة وأخرين، 2020): شهدت السياحة في تونس منذ مطلع العقد الحالي والانتقال السياسي والديموقراطي ثلاث أزمات وصلت حد غلق ثلث الفنادق وتسريح عشرات الألاف من العاملين في القطاع بصفة مباشرة وغير مباشرة، الأمر الذي حتم على المتدخلين في هذا القطاع البحث عن سبل لتجاوز هذه الأزمة وترميم صورة تونس السياحية وإعادة الروح إلى القطاع المنكوب عبر حملات دعائية مكثفة في الخارج، فزار قرابة 9,5 مليون سائح البلاد في العام 2019، وهو ما اعتبر رقمًا قياسيًا، لكن لم يلبث هذا طويلاً حتى شهدت تبعات جائحة كورونا وما نجم عنها من حجر صحي وإغلاق المنتجعات والفنادق وإغلاق الحدود الجوية والبحرية والبرية في وجه كافة الرحلات، ما نجم عن ذلك من ضرر كبير للسياحة ذلك أنها شريان الحياة للاقتصاد التونسي. تحاول الدراسة معرفة تداعيات جائحة كورونا على السياحة العالمية بصفة عامة والسياحة التونسية بصفة خاصة، وأهم الإجراءات التي اتخذتها من أجل انقاذ موسمها السياحي، وهل ستنجح في ذلك أم لا.

دراسة (بونحاس وأخرين، 2020): بينت أن أكثر الآثار السلبية المترتبة عن فيروس كورونا هي الخسائر البشرية التي تتجاوز حتى الآثار الاقتصادية، وتنذر بإمكانية دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة كساد لا يمكن التنبؤ بكافة تداعياته، قدمت أهم انعكاسات جائحة "كوفيد -19 "على الاقتصادين الجزائري والمغربي بالتطرق لواقع اقتصاد الدولتين في ظل الجائحة، ومن ثم توضيح تأثيرات انتشار الجائحة على أهم المتغيرات الاقتصادية التي تضررت بالدولتين على غرار قطاع النفط بالجزائر، وقطاع السياحة

بالمغرب، نتيجة تفاعل العديد من العوامل ولعل أبرزها تطبيق إجراءات الحجر الصحي؛ وكذا أهم الإجراءات والتدابير التي يمكن الأخذ بها للحد من أثار الأزمة، كما تعرض لأهم الإجراءات التي اتخذت حكومتا البلدين سواء إجراءات اقتصادية واجتماعية لاحتواء الأزمة الصحية والاقتصادية، كما بينت أن الجائحة دفعت الشركات العالمية للتفكير في التركيز على العمل عن بعد وهو نهج جديد في التوظيف، مما يتيح مجال وظيفي أمام مواطني البلدان النامية والفقيرة، ذوي المهارات الرقمية والتقنية والخبرات التخصصية

دراسة (حسين وأخرين، 2020) : قدمت أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حشدت مواردها لمواجهة العواقب الوخيمة لوباء كوفيد-19 على قطاع الصحة والاقتصاد ومختلف مجالات الحياة الاجتماعية من خلال اتخاذ تدابير وقائية وعلاجية وتوعوية وحاسمة للحد من انتشار المرض وحماية شعوبها، خاصة الفئات الضعيفة، ومع ذلك فإن التدابير المتخذة لا تكفي وحدها لمجاراة النطاق العالمي ومدى تعقيد هذه الأزمة، كما بذلت المنظمة جهودا بارزة لتكثيف العمل المشترك وتفعيل التضامن في مواجهة الوباء، حيث عقدت اجتماعات توجيهية معنية بالصحة، وندوات طبية لتساهم في التصدي للوباء. كما اعتمدت أجهزتها التمويلية مبادرات مالية للدول الأعضاء لمساعدتها على احتواء آثار الوباء الاقتصادية والاجتماعية، بمساعدة البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 3.2 مليار دولار، ومليون دولار لصندوق المساعدة المخصص لحالات الطوارئ لمساعدة الدول الأعضاء، ولاسيما البلدان الأقل نموا. كما قدمت تقدير الأمم المتحدة الذي أقر أن قرابة نصف عمال العالم سيفقدون وظائفهم بسبب الاقتطاعات والآثار الاقتصادية الأخرى الناجمة عن تفشي المرض، وأشارت لتوقعات صندوق النقد الدولي 21/20، بخصوص آفاق النمو أن العالم سيدخل في حالة ركود بمستوى سوء 2009 إن لم يكن أسوأ، كما توقع أن تنكمش الاقتصادات الناشئة والنامية 0.1% ومن المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.2% وسيكون التأثير الاقتصادي للوباء كبيرا على الحياة الاجتماعية للأفراد والمجتمعات، وستهوي الجائحة بـ49 مليون شخصا إلى حافة الفقر المدقع بحلول نهاية عام 2020.

دراسة (الشائبي وأخرين، 2020) : هدفت استشراف الآثار المالية والاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الليبي. وتحاول الإجابة على السؤال التالي :ماهي الآثار المتوقعة لجائحة كورونا على الأوضاع المالية في ميزانية الترتيبات المالية لعام 2020، والآثار المحتملة على بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية، اعتمدت على منهجية افتراض سيناريوهات مختلفة لتأثير الجائحة على الاقتصاد الليبي ومقارنتها بالتأثيرات الحاصلة بالاعتماد على بعض البيانات المالية الفعلية. واعتمدت فيما يتعلق بالآثار على الناتج المحلي الإجمالي على العلاقة الوثيقة بين ناتج قطاع الكربوهيدرات والناتج المحلي الإجمالي. واستخدمت نموذج قياسي مبسط لبحث التأثير على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي، توصلت إلى أن الإيرادات النفطية انخفضت بنسبة 52% حتى نهاية أكتوبر 2020 وهي من النسبة المتوقعة. ووفق للسيناريو الأول: توقع أن يزداد العجز الكلي بحوالي (3,685,72) مليون دينار، ووفق للسيناريو الثاني، من المتوقع أن يرتفع العجز الكلي بمقدار (4,971,44) مليون دينار، وفيما يتعلق بالآثار المحتملة على الناتج المحلي الإجمالي

(الاسمي والحقيقي) فإنه من المتوقع أن ينكمشا بمعدل يتراوح بين 45-67% عام 2020، كما سيتراوح معدل التضخم بين مستوى منخفض عند 6% ومستوى مرتفع عند 22% عام 2020.

دراسة (Breisinger, et al, 2020). بينت أن أزمة كوفيد-19 أدت للانخفاض 1,1٪ في الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الربع الرابع (أبريل/ يونيو) 20/2019، مقارنة بالربع نفسه 2019/2018، بدون حزمة استجابة الحكومة المصرية لحالة الطوارئ كوفيد-19، قد يكون الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض في الربع الرابع 8,7 ٪، مع مراعاة عمر حزمة الاستجابة للطوارئ، نقدر معدل نمو سنوي قدره 3,8 ٪ لسنة 20/2019، بدون حزمة الاستجابة للطوارئ، قد يكون النمو السنوي 20/2019 منخفضًا بنسبة 1,9 ٪، وكان قطاع الخدمات الأكثر تضررًا، حيث انخفض بنسبة 10,9 ٪، يليه قطاع الصناعة بنسبة -8,3 ٪، الزراعة هي أكثر القطاعات مرونة، ومع ذلك، فإن هذه الخسائر أقل من تلك المتوقعة في البلدان المماثلة، لا سيما تلك التي لجأت إلى فترات طويلة من الإغلاق الكامل، أن التأثيرات على نظام الأغذية الزراعية في مصر أقل حدة من أي مكان آخر في الاقتصاد، يحدث معظم الضرر في المكونات غير الزراعية لنظام الأغذية الزراعية بسبب انخفاض طلب المستهلك، على الرغم من أن الأسر ذات الدخل المرتفع تواجه أكبر خسائر في الدخل، فإن الأسر ذات الدخل المنخفض ستشهد أيضًا انخفاض دخلها بشكل كبير، من المرجح أن يكون مستوى الحماية الاجتماعية المطلوب للتعويض الكامل عن خسائر الدخل للأسر الفقيرة أمرًا باهظًا، لا سيما في ظل انخفاض الإيرادات من النشاط الاقتصادي المنخفض، إن الاستمرار في الانفتاح التدريجي للاقتصاد مرة أخرى سيكون أمرًا بالغ الأهمية لتجنب فقدان الوظائف بشكل دائم وزيادة معدلات الفقر للعام المقبل، قد توفر عملية إعادة فتح الاقتصاد أيضًا فرصًا لتعزيز التحول الاقتصادي المستدام الذي يحركه القطاع الخاص.

دراسة (OECD, 2020): بينت استجابت الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسرعة لاحتواء فيروس كورونا؛ بتطوير سياسات وخطط مؤسسية لدعم الأسر والشركات، فقدمت أن الجائحة تشكل تحدي للأنظمة الصحية بالمنطقة، فتتسم بعضها بالضعف، والوضع غير قابل للمقارنة بين دول الخليج الأكثر ثرًا والاقتصادات النامية في بلاد الشام وشمال إفريقيا والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات مثل إيران وسوريا والعراق والسلطة الفلسطينية واليمن وليبيا، كما أثرت سلبًا الموجة الأولى للجائحة على الخدمات الصحية في لبنان والمغرب وتونس، وأثرت بشدة على ثقة الجمهور في مصداقية الأرقام الرسمية والإدارة الشاملة للأزمة، من ناحية أخرى تبنت بعض الدول تدابير سريعة وحاسمة و/ أو مبتكرة لاحتواء الفيروس، كما تم تعزيز التعاون والابتكار في مجال الرعاية الصحية بشكل كبير، ولا سيما في مجال أبحاث اللقاحات، بالنسبة لاقتصادات مجتمعات المنطقة، قد ترغب البلدان في الاستفادة من جهودها المبتكرة في مجال السياسات لتحسين الشمولية، والحفاظ على أحكام الرفاهية، وتعزيز أجندة الإصلاح الهيكلي للاقتصادات الأكثر انفتاحًا والتي يقودها القطاع الخاص، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، كما يتضمن هذا التحديث آخر تحليل للعواقب الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، بما في ذلك أقسام جديدة حول التحديات المالية والتعليمية، بالإضافة إلى رؤى حول مرونة نظام الرعاية الصحية.

دراسة (عباس، 2021) : تهدف إلقاء الضوء على أثر وباء كورونا على الاقتصاد المصري، خلال تحليل واقع طبيعة المتغيرات الاقتصادية الخارجية، تناول مؤشرات الاقتصاد الكلى، التعرض للسياسات والإجراءات الاقتصادية المختلفة التي اتخذت لمواجهة تداعيات وباء كورونا. استخدمت منهجية تعتمد على التحليل الوصفي والاستقرائي لمؤشرات ميزان المدفوعات وتضم (السياحة، التجارة الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر، تحويلات العاملين بالخارج، ايرادات قناة السويس، ميزان المدفوعات)؛ وذلك لإبراز انعكاسات وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري الناتج عن علاقاته الاقتصادية بالعالم الخارجي. تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلى الداخلي مثل (معدلات نمو الناتج المحلى، البطالة وسوق العمل، معدل التضخم، أسعار الصرف، الموازنة العامة، حجم الدين العام)؛ وذلك لإبراز انعكاسات وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري ككل. توصلت لعدة نتائج أهمها: أن المتغيرات الاقتصادية الخارجية الناجمة من عالقات مصر بدول العالم الخارجي، كانت الأكثر تأثرًا بوباء كورونا وخاصة السياحة والتجارة الدولية. استطاع الاقتصاد الكلي المحافظة على معدل نمو اقتصادي موجب بلغ 6,3 ٪ نهاية 2020. انحصر التأثير بشكل أكبر على الموازنة العامة في ظل تحملها مخصصات أكبر للإنفاق على القطاع الصحي والتعليم، واجراءات الحماية الاجتماعية، نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي قبل أزمة فيروس كورونا 2016.

دراسة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 2021) : تناولت الإعلان الوزاري الصادر عن دورة المجلس الاقتصادية والاجتماعية لعام 2021؛ فبينت التزام الدول الحاضرة بتنفيذ الخطط المستدامة للدول 2030، القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، ضرورة تحقيق التوازن بين الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، أن جائحة كوفيد-19 خلفت العديد من الأثار الضارة بمجالات التنمية المستدامة؛ فأثرت على القطاع السياحة والخدمات المتصلة به، وقوضت قدرات السلطات المحلية بالدول على تقديم الخدمات الأساسية وسبل المعيشة وزادت من معدلات الفقر والبطالة، فزاد عدد الفقراء ليصل 124 مليون فرد، وتسبب في ارتفاع معدل الفقر المدقع لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وفي صفوف عديدة ومنها النساء، وعدد الأشخاص الذين لا يزالون يعيشون في فقر متعدد الأبعاد مرتفع بصورة غير مقبولة، كما أن مستويات عدم المساواة في الدخل والثروة والفرص لا تزال مرتفعة أو آخذة في الازدياد داخل العديد من البلدان، بجانب قلة الحصول على فرص التعليم والخدمات الصحية الأساسية، والجوع وسوء التغذية. وربما تكون الجائحة قد دفعت ما بين 83 مليون و132 مليون شخص للجوع المزمن في عام 2020، ليضاف لما عدده 690 مليون شخص في عام 2019. وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لإنهاء الجوع وجميع أشكال سوء التغذية وضمان وجود منظومات غذائية شاملة ومرنة ومستدامة، كما أن الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، والأزمات المالية والاقتصادية، وأوجه عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، والنزاعات، وحالات الطوارئ الإنسانية، وفقدان التنوع البيولوجي، وندرة المياه، والآثار الضارة لتغير المناخ، تقوض احتمال القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول 2030. لذلك هناك

حاجة ملحة للحد من الآثار البيئية السلبية للمنظومات الغذائية من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تكفل بناء منظومات غذائية مرنة.

دراسة (موسى وأخرين، 2021) : تعتبر أزمة كوفيد19 من أبرز الأحداث التي حدثت بالقرن الواحد والعشرين لشدة خطورتها على الحياة البشرية وآثارها السلبية على المعاملات الاقتصادية والمالية عبر العالم، نبين مدى تأثير هذه الأزمة على الاقتصاد الجزائري والانهيار مفاجأ لأسعار النفط مع بداية تفشي الوباء مسببا انكماشًا كبيرًا للناتج المحلي الإجمالي، وحالة ركود اقتصادي، حاولت الحكومة اتخاذ التدابير الوقائية لاحتواء المرض من جهة والتخفيف من حدته الاقتصادية من جهة أخرى، هدفت توضيح الآثار الاقتصادية التي خلفتها الأزمة الصحية كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري من خلال بيان مدى تأثيرها على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والمؤشرات الاقتصادية الكلية، بينت أن معدل التضخم في الجزائر بلغ بنهاية 2020 ارتفاع بنسبة 3.5%، وعام 2019 نسبة 2%، وهذا نتيجة للتغيرات السريعة في مؤشر أسعار المستهلك الذي شهد تذبذب سنة 2020، عمقت أزمة كوفيد-19 من نسبة البطالة والفقر في الجزائر، حيث تسببت في ارتفاع نسبة البطالة إلى 14,1%، الأمر الذي انعكس سلبا على المستوى المعيشي للأفراد وقدرتهم الشرائية التي انخفضت بشكل كبير وأوقعت الكثير منهم في دائرة الفقر.

2- الإطار النظري:

ترتبط الاقتصادات العالمية بالتدفقات عبر الحدود، مثل انتقال المنتجات والأفراد، ورأس المال، والاستثمار الأجنبي، والشبكات المصرفية الدولية وخدماتها، ومعدلات التحويل، وغير ذلك. كما أن تلك التدفقات تمثل نقطة انطلاق جيدة للتأثيرات الاقتصادية، أما بالنسبة للقطاع المصرفي، فيرى البعض أن البنوك معدية بطبعها، ذلك بفعل تأخر العملاء عن السداد أو تعرضهم لضائقة مالية، وما يترتب عليه أن تُقدِم الشركات على الاقتراض. مما يؤدي لتوقف مفاجئ في الإيرادات، وعادة يتحول ذلك للإفلاس.

وفي القطاع غير المصرفي؛ فالشركات قد تكون أكثر عرضة للمخاطر في حالة تدهور تدفقات السيولة. فإغلاق الاقتصاد لبضعة أسابيع متتالية يتشابه بشكل أكبر مع إغلاق المفاعل النووي، الذي يجب أن يتم ببطء شديد، لأن هذا حدثًا يرتبط بمشكلات مالية ضخمة مثل حاجة الشركات إلى دفع الديون والأجور وما إلى آخره، بحيث قد يترتب على الاغلاق الاقتصادي المتواضع حدوث كارثة مالية، لأن المصانع مثلاً يجب أن تستمر في دفع الأجور لعمالها وإن انعدم الإنتاج؛ وبذلك قد تتعرض لحالة الإفلاس، كل أو أغلب ما تم عرضه قدمه كوفيد-19 لكافة الاقتصاديات عبر العالم ومنها دول شمال أفريقيا.

يستند تحليل تأثير السياسات العامة الرامية إلى مكافحة الفقر عادةً إلى مقياس للفقر النقدي فقط، وقليل من الدراسات ركزت على التحليل من منظور متعدد الأبعاد. وتتطرق الدراسة إلى تأثير إصلاح نظام الحماية الاجتماعية على الفقر المتعدد الأبعاد في دول شمال أفريقيا، حسبما يقيسه دليل الفقر المتعدد الأبعاد، الذي وضعته الإسكوا ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، ولهذه الغاية، تقدم الدراسة نهجاً يعتمد على آلية تتوجّه للمستفيدين من الإصلاحات المنفذة، حيث يتم تحديد أنظمة

الحماية الاجتماعية، والأبعاد والمؤشرات المستخدمة في للقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد. (عباسي،فنازي،2019)

3- الفقر متعدد الأبعاد

3-1مفهوم الفقر:

يعرف الفقر بأنه حالة حرمان ترتبط بالمستوى الاقتصادي للأفراد أو الأسر ومدى القدرة المتاحة على إشباع الاحتياجات المختلفة خاصة المتمثلة في الغذاء، الرعاية الصحية والتعليم وحتى الملبس، كما قدمه تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة 1977 انه انعدام للفرص الضرورية للتنمية البشرية فلا بد أن يحيا الأفراد حياة كريمة يتمتعون فيها بالصحة وبمستوى معيشي لائق بالكرامة والحرية واحترام الذات.

3-2-انواع الفقر:

توجد أناع متعددة للفقر يمكن تصنيفها تبعا لمدى استمرارية الفقر ومنها (فقر مؤقت، فقر موسمي، فقر دائم)، أو تبعا لطريقة قياسه ومنها (فقر نسبي، فقر مطلق وفقر مدقع)، وغير ذلك من التصنيفات الأخرى ويمكن بيانها كالتالي:

الفقر المطلق: شير عدم الفقر إلى الحد من الدخل الذي يضمن إشباع الاحتياجات الأساسية، الغذائية وغير الغذائية معا والمتمثلة في (الغداء، الملبس، السكن، التعليم والصحة) وتعتبر الأسرة فقيرة إذا صادفها خلل في مصروفاتها تجاه ما ذكرنا.

الفقر النسبي: يوصف حالة من الدخل التي تكفي الصرف على الاحتياجات الضرورية وتحددها الدولة أو المجتمع الدولي التي يكون فيها دخل الأسرة أو الفرد أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد.

الفقر البشري: هو عجز فئة المجتمع على تحقيق المستويات الدنيا من الاحتياجات الأساسية كالرعاية الصحية، الغذاء، التعليم والمشركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حرية تامة.

الفقر النقدي: عدم القدرة على الحصول على الدخل من النقد (الأموال) التي يمثل استخدامها حياة كريمة من الجانب المادي فقط.

الفقر الثابت: يعني الفقر الجماعي أو الهيكلي أي يتعلق بكل المجتمع ومتغيراته الخاصة بالدخل والنمو الديموغرافي.

الفقر المؤقت: ويعني الفقر الطارئ الناجم عن أزمة اقتصادية، أو سياسية أو اضطرابات أمنية، أو الكوارث الطبيعية، أو نتيجة للظروف العابرة، ويتم تجاوز الفقر المؤقت بالتكافل والتضامن الاجتماعي.

الفقر المدقع:

هي الحالة التي لا يستطيع الفرد عندها الحصول على الحد الأدنى من احتياجاته الأساسية على أساس متطلبات السعرات الحرارية الدنيا (1800 سعر حراري/ يوم للشخص الواحد) حتى تتكون لديه القدرة على أداء وظائفه في حياته وقد حدد البنك الدولي والأمم المتحدة خط الفقر المدقع بمقدار 1.9دولار-فرد/ يوم.

الفقر متعدد الأبعاد: كان الفقر يقاس بالدخل فقط، وأصبح ينظر إليه حاليًا كمفهوم متعدد الأبعاد حيث هو يقاس من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة: ظروف السكن والصحة والتعليم ويضم كل بعد مجموعة من الأبعاد الفرعية.

3-3-مؤشر الفقر متعدد الأبعاد:

تم إقرار هذا المؤشر بالتعاون بين مبادرة أكسفورد للتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2012، يقيس هذا المؤشر الفقر المتعدد الأبعاد استناداً إلى ثلاثة أبعاد هي الصحة والتعليم وظروف السكن، ويمكن رسم صورة شاملة عن واقع الفقر متعدد الأبعاد بعوامله المختلفة بدلاً عن قياس الفقر من خلال الدخل فقط والجدول رقم (1) يوضح المكونات الرئيسية والفرعية لمؤشر ومكونات الفقر متعدد الأبعاد.

جدول رقم (1) مكونات مؤشر الفقر متعدد الأبعاد

الصحة	التعليم	توفير مسكن ملائم
– التغذية – وفيات الأطفال	– سنوات الدراسة – الانتظام في المدارس	– المرافق الصحية الملائمة – توفير مياه الشرب الأمنة – توفير التجهيزات – توفير الكهرباء – وقود طهي نظيف – توفير مسكن ملائم

المصدر: عباسي وأخرين (2019) مرجع سابق.

3-4-معدلات الفقر في دول شمال أفريقيا: (كاسحي، دربال، 2021)

يبين الشكل رقم (1) نسبة فقر الدخل في الدول العربية وفق خط الفقر الوطني للدول فقد قدم (عباسي وأخرين، 2019)كما أن نسبة الفقر في دول المغرب العربي تقترب مجتمعةً من 10 ٪ في حين يصل معدل البطالة إلى 20٪، وتزيد الديون الحكومية في هذه البلدان بشكل كبير سنوياً حيث وصلت قيمتها مجتمعة 2017 إلى ما يزيد عن 128 مليار دولار، ففي **ليبيا**، ونتيجةً للصراع العسكري القائم فيها منذ 2011، تراجع الإنتاج النفطي للبلاد مما أدخلها في أزمة اقتصادية كبيرة بحكم أن الإرادات النفطية تمثل نحو 94%من الموارد المالية ،كما ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير، فوفق تقرير البنك الدولي للعام 2018 سجلت معدلات التضخم مستوى قياسي نسبته 4.28% 2017 ،كما أن نسبة كبيرة من السكان تعرضوا للفقر بفعل تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والصراع الشامل الذي تمر به البلاد فحسب تقدير للأمم المتحدة أنه بحلول منتصف عام 2016 ،أصبح 435 ألف ليبيا مشردين ونحو 3.1 مليون يفتقرون للأمن الغذائي وأكثر من ثلث سكان البالغ عددهم 3.6 مليون نسمة يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية، أي نحو 4.2 مليون شخص. أما **المملكة المغربية** فقد ساعد النمو الاقتصادي على مدى الخمسة عشر عاماً مضت على انخفاض معدل الفقر الكلي إلى 4,2% عام 2014، بعد أن كان 4,8% عام 2013 وكان 8,9%عام2007 من خط الفقر المحلي لكن على الرغم من أن معدل الفقراء والذين يعيشون على أقل من 1,9 دولار فرد/ يوم في عام 2011 انخفض نسبيا إذ بلغ 1.33%فإن ما نسبته 5.15 ٪من الأشخاص يعيشون على 1.3 دولار أمريكي لا يزال مرتفعا وقرابة 19% من سكان الريف مازالوا يعيشون في

حالة فقر أو معرضون له. كما أن معدلات الفقر هذه من غير المحتمل أن تتغير مادام النمو الاقتصادي ضعيفاً وفي طل وجود تفاوتات اقتصادية داخل البلاد، وفي **تونس** كانت نسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر تقدر 2,15% عام 2015 بالنسبة لخط الفقر المحلي و3.0% بالنسبة لخط الفقر العالمي، فالأحداث المتسارعة التي عاشتها المنطقة العربية مند سنة 2011 لليوم أبقت على الصراعات مستمرة في عدد من دولنا العربية (سوريا، العراق، اليمن، ليبيا)، أدت إلى تتفشى الفقر والجوع والأوبئة والهجرة غير الشرعية في هذه الدول، إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في دول أخرى مثل الجزائر، مصر، تونس، والمغرب نتيجة وجود اختلالات هيكلية في اقتصاديات هذه الدول وعدم نجاعة خططها التنموية في تحقيق أهدافها بشكل فعال والأداء الغير المتكافئ بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو السكان من جهة، وسوء توزيع الدخل من جهة أخرى وتوسع الفجوة الاقتصادية بين شرائح المجتمع وبين مناطق الوطن الواحد، وقد شكلت هذه العوامل مصحوبة بغياب نمو شامل تحدياً أمام عدد من الدول العربية على صعيد جهودها نحو مكافحة الفقر والجوع وتعزيز الصحة والتعليم.

شكل رقم (1) نسبة فقر الدخل في الدول العربية وفق خط الفقر الوطني للدول

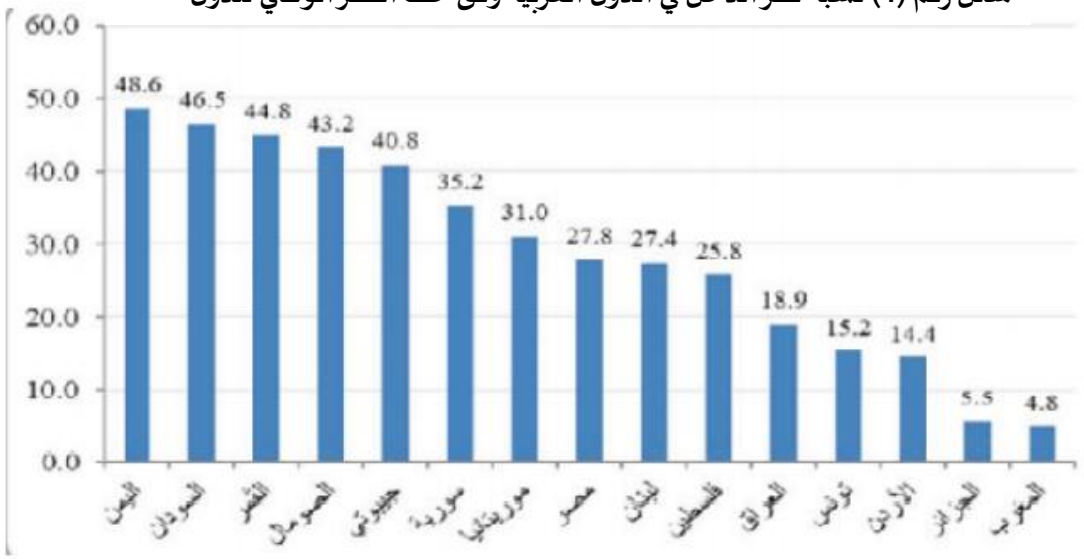

المصدر: عباسي وأخرين (2019) مرجع سابق.

4- جائحة الكورونا "كوفيد-19"

قدمت عدة دراسات لجائحة الكورونا من الناحية الصحية المتعلقة بالفيروس، ولا نجد فرد حول العالم لا يعرف ولو قدر بسيط من تلك المعلومات؛ غير ان دراستنا يتم تناولها من الناحية الاقتصادية كالتالي:

4-1-الآثار الاقتصادية للأزمة على الصعيد العالمي: (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2021)

يخشى الاقتصاديون على النمو الاقتصادي العالمي من الكورونا، وسلبياتها، فيعتقدون أن إجراءات أغلب الحكومات غير كافية لوقف التراجع الاقتصادي؛ نتيجة قدرة الفيروس على العدوى الاقتصادية

بنفس درجة قدرته على نشر العدوى الطبية، وحذر بعض المحللين أن الأسواق ستشهد تقلبا مستمراً لحين احتواء الوباء وظهور اللقاح. ومع سرعة تفشي الفيروس وتداعياته، اتخذت الدول تدابير صارمة، فقامت بفرض الحظر والإغلاق، مما أدى إلى توقف عمليات الإنتاج بعض الوقت، وقررت البنوك المركزية خفض أسعار الفائدة؛ ضمن حزمة من الإجراءات العلاجية، وهذا يؤدي -نظريا- لتقليل تكلفة الاقتراض، وتشجيع الإنفاق، وتعزيز حالة الاقتصاد. وبعيدا عن التراجع الاقتصادي، سجلت بعض الصناعات والخدمات نمواً ملحوظاً، فعُمرت المتاجر - مع اتجاه المستهلكين إلى تخزين السلع- وازدهرت التجارة الإلكترونية، بعد استمرار العزل المنزلي وتنامي انتشار الوباء.

2-4-تحليلات الآثار الاقتصادية وفق تقارير المنظمات الدولية : (مزهر وآخرون، 2020)

توقعت "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) " أن النمو الاقتصادي سوف ينخفض؛ حيث توقعت أن الناتج المحلي العالمي سوف ينمو بنسبة 2,4% فقط خلال نهاية عام 2020 منخفضة 2.9٪ في نوفمبر 2019، كما أن تفشي المرض "لفترة أطول وأكثر كثافة" يمكن أن يخفض النمو العالمي إلى 1.5٪ خلال عام 2020 نتيجة لتعليق نشاط المصانع وبقاء العمال بالمنازل في محاولة لاحتواء انتشار الفيروس. مما يعني توقع أن العالم سيشهد أزمةً اقتصاديةً لم يشهدها منذ عام 2008. كما شهدت متاجر وشركات بيع السيارات انخفاضا في الطلب، فانخفضت مبيعات السيارات الصينية بنسبة 86٪، واتجهت شركات مثل "تسلا، جيلي" لبيع السيارات عبر الإنترنت ليبتعد العملاء عن صالات العرض.

وفي تقرير لـ "منظمة العمل الدولية" توقع أن يخسر العمّال في العالم حوالي " 3,4 " تريليونات دولار من الدخل بنهاية 2020، وأن "25" مليون شخص سيفقدون وظائفهم -مقابل "22" مليون خلال أزمة عام 2008- كما تراجع قطاع السياحة العالمي بنسبة 30%، إضافة لفقدان برميل النفط 60% من قيمته في بداية العام الحالي، ليصل حالياً إلى " 25" دولاراً للبرميل.

ويذكر تقرير "غرفة التجارة الأوروبية" أن فيروس كورونا كشف هشاشة العديد من الشركات الدولية أمام اضطرابات سلاسل إمدادات التجارة الدولية. فكثير من الشركات ستعمل مستقبلاً على التنويع بين الصين وخارجها. أي أن النظرة إلى العولمة ستختلف، وستتغير ممارساتها، علما بأن ترك الصين كليا سيتحول إلى «كارثة» بالنسبة لتلك الشركات لأن الصين تحتل مكان «القلب» في العولمة الاقتصادية العالمية، وفقا للتقرير الأوروبي.

وفقاً لتقرير "الاتحاد الدولي للنقل" أن قطاع السفر بين الأكثر تضرراً حيث بلغت خسائر الطيران نحو"252" مليار دولار، حيث حظر الاتحاد الأوروبي دخول المسافرين من خارج دول الاتحاد لمدة 30 يوماً، وفي الولايات المتحدة منع دخول القادمين من المطارات الأوروبية. وتكشف بيانات تتبع الرحلات الجوية Flight Radar 24 أن عدد الرحلات التجارية عالمياً قد تأثر سلبً بشكل كبير، كما تأثرت صناعة السفر في بريطانيا من عدم استقبال السياح الصينيين، فمثلاً خلال العام الماضي زار بريطانيا حوالي "415" ألف صيني، "وفقا لموقع Visit Britain" وينفق هؤلاء ثلاثة أضعاف ما ينفقه أي سائح آخر في بريطانيا، بمتوسط"1680" جنية استرليني في كل زيارة، كما أن هناك قطاعات تعد الأكثر تضرراً، مثل السياحة

والطيران، والبيع بالتجزئة والمطاعم والمواصلات، وسوف تتأثر اقتصادات بعض الدول بشكلٍ مضاعف نظراً لاعتمادها على هذه القطاعات. فمثلاً المملكة العربية السعودية تعد زيارات المناسك الدينية للعمرة والحج جزءاً هاماً في اقتصادها، وكذا يعتمد اقتصاد إمارة دبي على السياحة والبيع بالتجزئة والمطاعم والطيران، و"خلص التقرير" إلى أن الخطوط الجوية ستظل هشة ماليا في عام 2021 وستكون عائدات الركاب أقل من الثلث عما كانت عليه في عام 2019، وأن شركات الطيران في الشرق الأوسط تكبدت خسائر تقدر بـ"100" مليون دولار خلال عام 2020.

وفي تقرير لـ "صندوق النقد الدولي" ذكر أن التأثير الاقتصادي بات واضحا في البلدان الأشد تأثرًا بتفشي المرض. ففي الصين، تراجع نشاط قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات بشكل حاد في فبراير 2020. وبينما هبوط النشاط في قطاع الصناعة التحويلية مثلما حدث مع بداية الأزمة المالية العالمية عام 2008، ويبدو أن تراجع الخدمات أكبر هذه المرة بسبب التباعد الاجتماعي، وما تزال التحديات باقية أمام الاقتصاد الصيني على كافة المستويات، وليس من الجزم أن الاقتصاد الصيني يتجه نحو التعافي.

وفقاً لتقرير "البنك المركزي الأمريكي" أن معدل البطالة قد يرتفع لأكثر من 32 ٪ خلال الربع الأخير من العام الحالي، مع فقدان أكثر من "47" مليون شخص وظائفهم. كما أن مؤشرات بورصة نيويورك تعثرت، حيث انخفض مؤشر (داو جونز) بنسبة 1.8 ٪، ومؤشر (ستاندرد آند بورز 500) بنسبة 1.6 ٪، و(ناسداك) بنسبة 1 ٪. وعلى الرغم من التحفيز النقدي والمالي، يتوقع أن تبقى تقلبات الأسهم مرتفعة طالما ظلت تأثيرات الفيروس، وأسعار النفط منخفضة، ورؤية الأرباح ضبابية. كما بين التقرير أن شركات الطاقة والمؤسسات المالية بين أسوأ القطاعات أداءً من يناير لفبراير هذا العام. وكذا تجار التجزئة الذين تضرروا من تدني المبيعات وإغلاق المتاجر.

3-4-تحليلات الآثار الاقتصادية وفق بعض المحللين الاقتصاديين: (بونحاس وآخرون، 2020)

عرضت "كريستين لاجارد" رئيسة البنك المركزي الأوروبي: أن الأزمة لا تتطلب -حتى الآن- تدخلات نقدية، لكن يجب تحضير ردود مناسبة إذا توسعت دوائر التأثير. فالمعطيات تشير إلى أن «كورونا» فاق بتأثيراته الاقتصادية ما كان خلفه الـ«سارس» عام 2002. والقطاعات المتأثرة هي السياحة والنقل والبورصات، وأسواق المنتجات لاسيما الفاخرة منها.

بينت "كريستينا جورجيفا" رئيسة صندوق النقد الدولي: أنه لايزال هناك قلق كبير بشأن التوقعات السلبية للنمو العالمي في عام 2020، وخاصة بشأن ضغط الانكماش الاقتصادي على الأسواق الناشئة والدول ذات الدخل المنخفض. فضلاً عن تراجع البورصات العالمية، كما يمكن القول بأن الاقتصاد العالمي في سبيله نحو الانكماش، في ظل قيام ما يقرب من خُمس سكان العالم بالعزل الذاتي، وتوقّف عجلة الإنتاج في العديد من الدول جراء هذا الفيروس.

بينت "غيتا غوبيناث" بتقرير نشر بمدونة صندوق النقد الدولي، أن التأثير الاقتصادي أصبح واضحا بالبلدان الأشد تأثرًا بتفشي الفيروس ففي الصين؛ تراجع قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات بشكل حاد فبراير2020. ويضاهي ذلك الهبوط في قطاع الصناعة التحويلية مستواه في بداية الأزمة المالية

العالمية 2008، غير أن تراجع الخدمات أكبر هذه المرة – بسبب التأثير الكبير الناجم عن التباعد الاجتماعي.

توضح "سيلفي ماتيلي" نائبة مدير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية أنه كلما استمر الوضع الحالي للفيروس، جزع الناس أكثر، وضعفت الثقة بالحكومات، ازدادت عمليات العزل وفرضت الدول الحظر على مواطنيها مما يخفض الاستهلاك، وتشهد الدول المزيد من الانقطاع في شبكات الإمداد. وعندما ينتشر الفيروس عالمياً أكثر وأسرع، سيؤدي لوقف الإنتاج وفرض قيود على التحرك خارج آسيا والمحيط الهادئ. وستبالغ الأسواق المالية بردود أفعالها وآثارها السلبية على الاقتصاد العالمي. ومن المبكر الحديث عن انتعاش سريع للاقتصاد العالمي، لكنه قد يتحسن، حتى ولو أدت الأزمة الصحية إلى انخفاض في النصف الأول من عام 2020؛ كما توقع بعض الاقتصاديون.

4-4- تأثيرات كوفيد-19 على الفقر متعدد الأبعاد لدول شمال أفريقيا: (عباس وآخرون، 2020)

أشارت أحد تقديرات أن تفشي فيروس كورونا تسبب في سقوط ما يتراوح بين 40 و60 مليون شخص في براثن الفقر المدقع، حيث تحوَّل مركز هذه الجائحة من أوروبا وأمريكا الشمالية إلى جنوب العالم. وقد أدى ذلك لزيادة أعداد الوفيات في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وطوال فترة الإغلاق، ارتفعت التكاليف الاقتصادية لهذه الجائحة؛ وبالتالي تغيَّرت تقديرات تأثير هذا الفيروس على معدلات الفقر في العالم، وباستخدام تنبؤات النمو التي صدرت بتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية في يونيو2020، أمكن تحديث التقديرات الخاصة بتأثيرات هذه الجائحة على معدلات الفقر عالميًا، وتم وضع تنبؤات النمو الجديدة وفق سيناريوهات متعددة - شكل رقم(2) – حيث يتاح سيناريو أساسي يبين توقع أثر الجائحة على معدلات الفقر، وسيناريو أخر بتوقع تدهور الأوضاع واستمرار التفشي لفترة أطول من المتوقع، وأتاح ذلك استكشاف تأثيرات هذه الجائحة على معدلات الفقر والذي توقع انكماش معدل النمو العالمي بنحو 5% عام 2020، بينما توقع السيناريو الثاني وصول هذا الانكماش إلى 8% في العام ذاته.

شكل رقم (2)

تأثير فيروس كورونا على معدل الفقر المدقع عالميًا

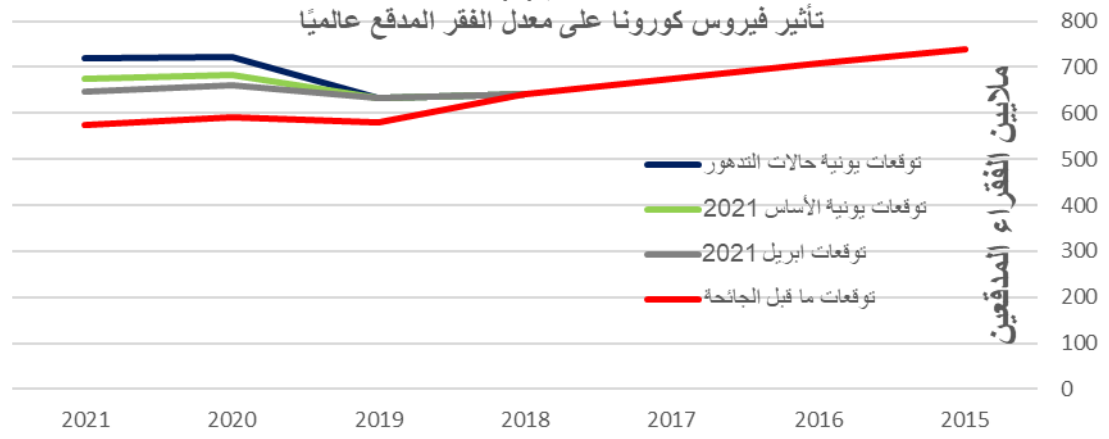

المصدر:تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية / 2020/ شبكة إحصاء الفقر

يقاس الفقر المدقع بعدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.9 $ يوم/ فرد

في ظل السيناريو الأساسي، توقع أن يؤدي فيروس كورونا إلى سقوط 71 مليون شخص في براثن الفقر المدقع على أساس خط الفقر الدولي، وهو 1,9 دولار للفرد / يوم -شكل رقم (3) - وأما في ظل

شكل رقم (3) الفقراء حول العالم بسبب جائحة الكورونا عند مستوى 1.9 دولار

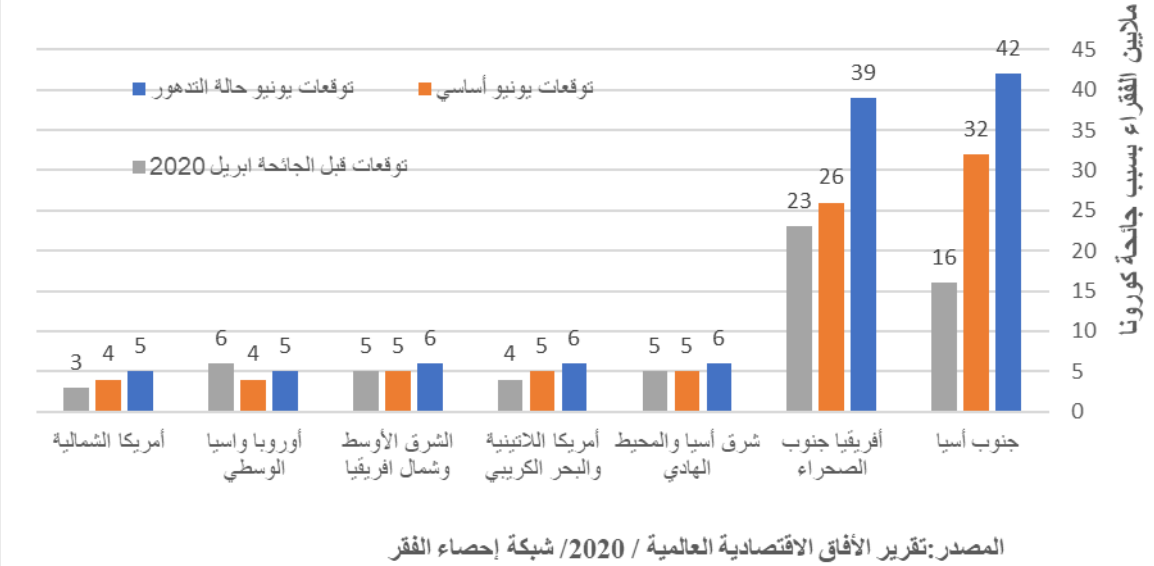

المصدر:تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية / 2020/ شبكة إحصاء الفقر

سيناريو تدهور الأوضاع، فتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 100 مليون، ووفقاً لتنبؤات تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، توقع أن يزيد الناتج الاقتصادي العالمي بنحو 4% عام 2021، وأشارت التوقعات بشأن الفقر إلى عدم تغيُّر عدد الفقراء المدقعين بشكل عام بين عامي 2020 و2021، تلعب معدلات النمو

شكل رقم (4)الفقراء حول العالم بسبب جائحة الكورونا عند مستوى 3.2 دولار

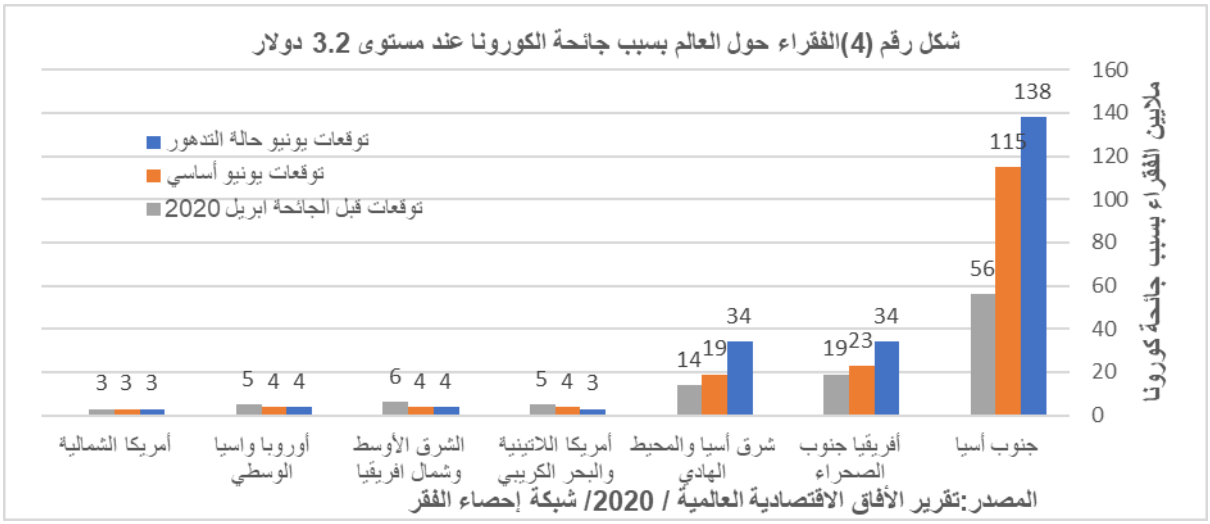

المصدر:تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية / 2020/ شبكة إحصاء الفقر

في البلدان التي بها أكبر عدد من الفقراء دوراً كبيراً في هذا الشأن. ففي نيجيريا والهند وجمهورية الكونغو الديمقراطية والتي تضم أكثر من ثلث فقراء العالم، يُتوقَّع أن يبلغ معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بين (0,8% و2,1% و0,3%) على التوالي، ولا يكفي ذلك لتحقيق انخفاضات مستدامة في عدد الفقراء خاصةً مع نمو السكان بمعدلات 2,6% و1% و3,1%. وفي ذات التقرير تبين أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء قد تكون أشد تضرراً. وتعطي التنبؤات الجديدة للتقرير صورة واقعية للهند التي تضم نسبة كبيرة من فقراء العالم؛ ونتيجةً لذلك، فإن منطقة جنوب آسيا ربما تشهد زيادة

أكبر في عدد الفقراء بسبب تفشي فيروس كورونا. وأحد المحاذير الكبيرة بشأن هذه النتيجة هو أن أحدث تقديرات الفقر المتاحة والصادرة عن الهند تعود إلى عامي 2011-2012.

وبالتالي، من الصعب للغاية الحصول على صورة دقيقة لأوضاع الفقر هناك قبل تفشي هذه الجائحة، وباستخدام خطوط الفقر الأعلى، يتغيّر توزيع أعداد الفقراء المضافة بين المناطق تغيُّراً ملحوظاً. فمن بين 176 مليون شخص يُتوقَّع سقوطهم في براثن الفقر عند خط الفقر البالغ 3,2 دولار للفرد / يوم – شكل رقم (4) - في ظل السيناريو الأساسي، تضم منطقة جنوب آسيا ثلثي هذا العدد.

ومن بين 177 مليوناً يُتوقَّع انزلاقهم إلى هوة الفقر عند مستوى 5,5 دولار للفرد/ يوم– شكل رقم (5) -، توجد نسبة كبيرة من حديثي الفقر في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ونسبة صغيرة منهم في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، لأن القليل من السكان هناك يعيشون على هذا المستوى. وتجدر ملاحظة أن عدد الفقراء الجدد عند مستوى 1,9 دولار للفرد/ يوم ليس جزءاً من الفقراء المضافين عند استخدام خطوط الفقر الأعلى. وإذا رأى شخص ما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أن دخله اليومي انخفض من دولارين إلى 1,5 دولار بسبب تفشي فيروس كورونا، فستتم إضافته إلى الفقراء عند خط الفقر 1,9 دولار، وليس عند الخط 3.2 دولار لإدراجه.

شكل رقم (5) الفقراء حول العالم بسبب جائحة الكورونا عند مستوى 5.5 دولار

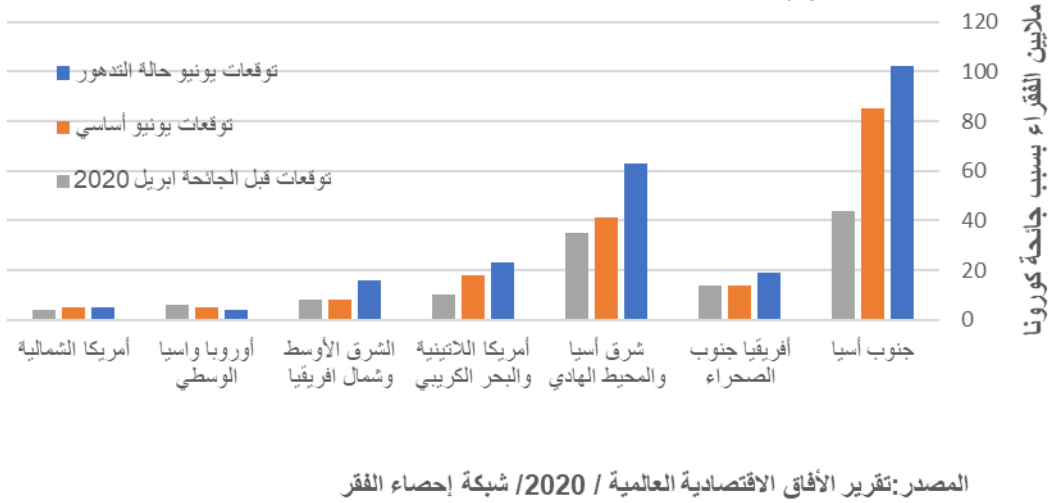

المصدر:تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية / 2020/ شبكة إحصاء الفقر

وعلى ذلك فإن الزيادة التي توقعها تقرير الأمم المتحدة في المنطقة العربية - شكل رقم (6) - قد يصل إلى 101.4 مليون شخص عند عام 2021.

شكل رقم (6) الزيادة المتوقعة في عدد الفقراء 3.8 مليون شخص إضافي

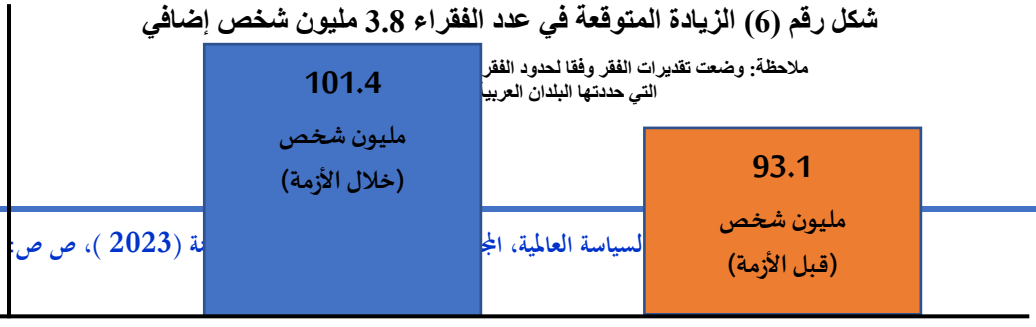

المصدر: تقرير الأمم المتحدة /الاسكوا - فيروس كورونا: التخفيف من أثر الوباء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية

5-الخاتمة:

- هدفت الدراسة معرفة واقع أزمة الجائحة على دول شمال أفريقيا، وتحديد مدى تأثير انتشار الجائحة وتداعياتها وتحولاتها على اقتصاديات تلك الدول، كما هدفت استعراض أوضاع ومعدلات الفقر قبل وأثناء الجائحة؛ من خلال تحليل لبعض الدراسات التي تناولت التأثير الاقتصادي للجائحة.
- تكبدت اقتصادات البلدان - بل والاقتصاد العالمي بأسره - قدرًا كبيرًا من الخسائر، بسبب العزلة المحلية والفصل الاجتماعي التي فرضتها الجائحة.
- استجابت دول شمال إفريقيا بسرعة لاحتواء الجائحة بتطوير السياسات والخطط المؤسسية لدعم نظم الشركات والأفراد، وساعدت الإجراءات التي اتخذتها الدول للحد من الأثار السلبية للموجات المتتالية من انتشار المرض، في تباين لكافة الإجراءات والنتائج من دولة لأخرى.
- خسرت المنطقة ما يقرب من 42 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، كما أن التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الوباء سيؤدي إلى وقوع 8,3 مليون شخص إضافي في براثن الفقر وقد يؤدي لزيادة عدم المساواة بشكل كبير.
- قدمت الدراسة الحالية عرض لدراسات سابقة تناولت أثر الجائحة على العديد من الدول سواء دول شمال أفريقيا أو دول الشرق الأوسط او دول أفريقية أو أجنبية
- وفي الإطار النظري قدمت الدراسة لمفهوم الفقر بأنواعه وأشكاله وتناولت مفهوم ومؤشرات الفقر متعدد الأبعاد، معدلات الفقر في دول شمال أفريقيا، نسبة فقر الدخل في الدول العربية وفق خط الفقر الوطني للدول؛ ففي ليبيا وبحلول منتصف عام 2016 أصبح 435 ألف ليبيا مشردين ونحو 3.1 مليون يفتقرون للأمن الغذائي وأكثر من ثلث سكان البالغ عددهم 3.6 مليون نسمة يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية، أي نحو 4.2 مليون شخص يقبع في براثن الفقر، أما المغرب فقد ساعد النمو الاقتصادي على انخفاض معدل الفقر الكلي إلى 4,2% عام 2014، بعد أن كان 4,8% عام 2013 لا يزال قرابة 19% من سكان الريف يعيشون في حالة فقر أو معرضون له.
- تناولت الدراسة الآثار الاقتصادية للأزمة على الصعيد العالمي، تحليلات الآثار الاقتصادية وفق تقارير المنظمات الدولية، تحليلات الآثار الاقتصادية وفق بعض المحللين الاقتصاديين، تأثيرات كوفيد-19 على الفقر متعدد الأبعاد لدول شمال أفريقيا، كما توقع تقرير الأمم المتحدة زيادة في معدلات الفقر بالمنطقة العربية يصل إلى 101.4 مليون شخص عام 2021.
- أثرت الجائحة سلبًا على التنمية المستدامة؛ فأثرت على العلاقات التجارية نتيجة توقف الأنشطة والتباعد، وتراجعت الصادرات والواردات بين دول المنطقة ذاتها وبين العالم الخارجي، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمعظم الدول انخفاض معدلات النمو الاقتصادي أيضًا، ارتفاع معدلات البطالة وخاصة النساء؛ فما زال هناك عدم عدالة بين مستوى الأجور بين النساء والرجال.

- الأزمة الناجمة عن جائحة الكورونا كشفت عن أوجه الضعف وعدم المساواة بين سواء داخل البلدان أو فيما بينها.
- نوصي بالحد من عدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية وخاصة الأمهات وحديثي الولادة.
- ضرورة الاعتماد على الصناعات المحلية بالدول وتعزيز الإنتاجية المحلية، الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- اتخاذ إجراءات ملموسة لإنهاء الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، مع ضمان وجود منظومات غذائية كاملة ومرنة ومستدامة.
- ضرورة سرعة التحول للاقتصاد الرقمي، مع تعديل أو وضع قوانين تنظم العلاقات الرقمية والشمول المالي وتدعم التجارة الإلكترونية بكافة الدول.
- ضرورة مراجعة نفقات الميزانيات العمومية للدول في ضوء التأثر بالجائحة من خلال زيادة المصروفات في قطاعات الصحة والرعاية الصحية والتعليم والقضاء على العشوائيات.
- تمكين اقتصاديات الدول لمواجهة الأزمات والصدمات الاقتصادية والحد من زيادة معدلات الفقر بين الأفراد بكافة الدول.
- المشاركة المعرفية في قطاع التعليم بكافة مستوياته، مع زيادة التوعية للطلاب والعاملين للحد من انتشار المرض وتوفير اللقاحات بكافة الدول.

6- قائمة المراجع:

(1) Baldwin, Richard & Di Mauro, Beatrice Weder (2020) «Economics in the Time of COVID-19» e-book, www.cepr.org, ISBN: 978-1-912179-28-2.

(2) منظمة الصحة العالمية «تقرير الكورونا» "متاح بموقع https://www.who.int/ar/emergencies /diseases/novel-coronavirus "تاريخ الاسترجاع 2020/07/17".

(3) OECD Policy Responses to Coronavirus COVID-19 crisis response in MENA countries (2020).

(4) عباس، جيهان عبد السلام (2021) أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري (التداعيات وسياسات المواجهة) - المؤتمر العلمي الخامس لجامعة حلوان: كلية التجارة (أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي: المقترحات والحلول).

(5) بولعراس، صلاح الدين (2020) الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الأنية والمواكبة البعدية، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مج20، ع1.

(6) برورة، بلوكة؛ بوعلي، سفيان (2020) تأثير جائحة كورونا على السياحة العالمية والعربية مع التركيز على حالة تونس، المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول حول: جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، 14-15 نوفمبر 2020.

(7) بونحاس، عادل؛ فرحات، سليمان زواري (2020) التداعيات الاقتصادية لفيروس كوفيد 19 على الاقتصادين الجزائري والمغربي: أهم الآثار والفرص التي خلفتها الأزمة، المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول حول: جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، 14-15 نوفمبر 2020.

(8) حسين مزهر؛ بغشي كنعان؛ فتح الرحمان نملي؛ فهمان كان؛ قريشي تازين؛ تنتن جيم (2020) الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الآفاق والتحديات، منظمة التعاون الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.

(9) الشائبي، الصديق نصر؛ بلق، بشير عبد الله (2020) الآثار المتوقعة لجائحة كورونا على بعض المتغيرات المالية والاقتصادية في ليبيا، ليبيا: جامعة صرباته، المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول حول: جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، 14-15 نوفمبر 2020.

(10) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة (2021) التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئة للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل ومستدام وفعال لتحقيق خطة 2030 في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة.

(11) موسى، كاسحي; دربال، رقية (2021) أزمة فيروس كورونا وآثارها على الاقتصاد الجزائري، الجزائر: جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلة أبحاث، مج6، ع1.

(12) عباسي، طلال؛ فنازي، فطيمة الزهراء (2019) تحليل واقع الفقر والتنمية البشرية في الدول العربية: دراسة حالة لمجموعة دول عربية، مجلة جديد الاقتصاد، مج14ع1.